Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (10): 30 May 2021
P: 39 - 56
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (10): 30 مايو 2021 م
ص: 39 - 56

The Rights of The Stateless and Their Problems in State of Kuwait

Saad obaid Alhajri
Academy of Islamic Studies || University of Malaya || Malaysia

Abstract: This study deals with an issue that is not specific to the nationality of the State of Kuwait. This issue is considered one of the most important issues in the country of Kuwait. It abut depriving the stateless of political and social rights. In this research, we will address the human and social rights that they enjoy and which they may be deprived of. The research also aims to explain the problematic nature of this issue to the society if it is not resolved by the appropriate solution.
The importance of this research enables us to know the solutions of the issue, and discussed these solutions by descriptive analytical to come up with a radical solution that ends the suffering of that category.

Keywords: Rights, Problematic, Undetermined Nationality.

حقوق المقيمين غير محددي الجنسية وإشكالياتها في دولة الكويت

سعد عبيد جعفر الهاجري
أكاديمية الدراسات الإسلامية || جامعة ملايا || ماليزيا

المستخلص: هدفت الدراسة إلى البحث في قضية (حقوق غير محددي الجنسية وإشكاليتها في دولة الكويت) حيث أخذت هذه المسألة زخما إعلاميا مما سبب بعض التعقيدات في حلها، كما أن بعض المهتمين بهذه القضية أخذها على الصعيد السياسي أكثر من الإنساني إلا أن بعض اعضاء البرلمان الكويتي دائما ما يستخدمون هذه القضية في برامجهم الانتخابية للتكسب فقط، إلا أن بعضهم مهتم بإيجاد الحلول والاقتراحات وعرضها على الحكومة.
وتعود أهمية هذا البحث في إيجاد حل للتعقيدات الشائكة والمتزامنة في هذه المسألة، كما أن الهدف من هذا البحث هو إبراز الحلول الجذرية التي تساعد على حل هذه الإشكالية.
تم اتخاذ المنهج الوصفي في عرض الإشكالية في نطاقها في هذا البحث، كما انه تم توصل إلى بعض النتائج والتي منها أن هذه القضية تعد من القضايا الإنسانية قبل أن تكون سياسية، وأن حل هذه القضية لا بد أن يأخذ حل جذريا في إعطاء من يستحق ومن لا يستحق سهل له إقامته واحتياجاته الحياتية.

الكلمات المفتاحية: حقوق، إشكالية، غير محددي الجنسية.

مقدمة.

تشكل مسألة المقيمين غير محددي الجنسية إحدى القضايا الهامة للجدل السياسي، ومنطلقا للتداول الحقوقي المكثف حول أبعاد هذه القضية بمداخلها الشائكة المعقدة في دولة الكويت. وتبرز أهمية هذه الإشكالية في درجة التناول الإعلامي، حيث كتبت مئات المقالات والتقارير والتحقيقات اليومية حول هذه الظاهرة التي تتميز بطابع التعقيد السياسي والاجتماعي والحقوقي. ولا ريب في القول بأن قضية غير محددي الجنسية قد أصبحت منذ التسعينات في القرن الماضي إشكالية معقدة مزمنة متزامنة يزداد خطرها مع مرور الأيام وتتفاقم شدتها مع تعاقب السنوات.

ويمكن القول أن وجود هذه الفئة يشكل قضية سياسية واجتماعية وحقوقية ذات أبعاد إشكالية كبيرة في المنطقة وذلك كنتيجة طبيعية لأوضاعهم الحقوقية والإنسانية المتفاقمة، وهم ضمن هذه الرؤية يشكلون قضية تتضاعف خطورتها وتتفاقم مع دورة الأيام وتعاقب السنون ما لم تجد هذه القضية حلولا جذرية تؤدي إلى إغلاق هذه الملف مرة واحدة.

فغير محددي الجنسية في أوضاعهم الحالية يعانون من حرمان كبير يتعلق بحقوقهم السياسية والاجتماعية والتربوية كنتيجة لفقدانهم حق المواطنة في البلدان التي يتواجدون فيها، وقد شكل الجانب الحقوقي لهذه الفئة الاجتماعية موضوعا للتداول السياسي الذي تؤججه المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية التي تطالب بإيجاد الحلول المناسبة لهذه الفئات الاجتماعية وتمكينها من مختلف حقوقها الإنسانية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بغير محددي الجنسية؟
2- هل هناك حقوق فعليا لهذه الفئة؟
3- ماهي حقوق هذه الفئة المسلوبة منهم؟

أهمية البحث:

1. توضيح الحقوق المطلوبة لهذه الفئة.
2. وضع حلول مناسبه وجذرية لهذه الإشكالية

منهج البحث:

1. المنهج التحليلي الذي يستخرج المعلومات من أصولها ثم يحللها.
2. المنهج الوصفي.
3. المنهج تحليل البيانات.

الدراسات السابقة:

1. رشيد العنزي، 1994، بعنوان البدون في الكويت: دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم، ودراسة لنفس الباحث أيضاً بعنوان مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت.
2. ودراسة غانم النجار، 1996 بعنوان قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل.
3. ودراسة فارس مطر الوقيان، 2007 بعنوان عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات.

هيكلة الدراسة:

واستكمالا للفائدة المرجوة من البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وهي :

- **المبحث الأول:** سمات فئة غير محددي الجنسية.
- **المبحث الثاني:** إشكالية فئة غير محددي الجنسية.
- **المبحث الثالث:** الصراع حول حقوق فئة غير محددي الجنسية.

المبحث الأول :سمات فئة غير محددي الجنسية

غير محددي الجنسية في سلم أولويات المجتمع الكويتي:

تحتل قضية غير محددي الجنسية أو (البدون) المرتبة الخامسة بين 19 أولوية سياسية واقتصادية واجتماعية في الكويت، كذلك تتصدر هذه القضية قضايا حيوية كبرى في المجتمع الكويتي مثل الواسطة، والفساد الإداري، المخدرات، والرعاية الصحية، البطالة، تطبيق الشريعة، النهوض بالتعليم، وقضايا الشباب، تجارة الإقامات، والخصخصة، كفاءة الأجهزة الأمنية، المشكلات البيئية، تنظيم سوق الأوراق المالية، الاستثمارات الأجنبية، الإعلام الكويتي[1]. وهذا الأمر يدل على عمق المشكلة وأهميتها وخطورتها في مختلف المستويات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

غالبا ما تستخدم كلمة (البدون) للتعبير عن المقيمين (غير محددي الجنسية)، وهذه التسمية هي التسمية الأكثر شيوعا لهذه الفئة الاجتماعية، وهي تستخدم في الإعلام والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الكويت، وتدل كلمة (البدون) كما يدل لفظها أن هذه الفئة من غير جنسية أو بدون جنسية. وتستخدم تسميات أخرى مثل: (المقيمون البدون) أو (المقيمون بصفة غير قانونية) وهى التسميات التي تعتمدها الدولة غالبا في الإشارة لهذه الفئة من الناس[2].

تعود أصول (البدون) في الجوهر إلى قبائل بدوية عريقة من مناطق رعوية صحراوية تترامى على أطراف السعودية، وتخدم الكويت، وحدود العراق، وأعتاب الضفة الشرقية للخليج، بل ويعود بعضهم بأصوله إلى بادية سورية والأردن والعراق والسعودية ويتحدرون من قبائل عربية كبيرة مثل شمر وعنزة[3]. والبدون تسمية رائجة ومستخدمة على نطاق واسع تطلق على الفئات الاجتماعية التي لم تستطع إثبات جنسيتها للدولة التي تقيم فيها ولا يوجد لدى إفرادها ما يثبت انتماءهم أو حصولهم على جنسية دول أخرى[4]. وكلمة (بدون) ليست مصطلحا قانونيا بل هي مصطلح عامي وتسميته شائعة أطلقت على الفئات الاجتماعية التي لا يحمل أفرادها لأي جنسية محددة.

ويتضمن مفهوم (البدون) دلالات متنوعة فهو يرمز إلى انعدام الجنسية حيث لا يحمل الفرد، (البدون) جنسية محددة كما انه لم يستطع أن يثبت حقه في الجنسية وفقا لقوانين والأنظمة النافذة في البلد الذي يعيش فيه[5].

يقدم البعض تعريفاً لبدون الكويت بأنهم: مجموعة من البشر ينتمون لنفس المكون العرقي والديني والثقافي لسكان الكويت الأصليين، فعلى الأغلب قدموا من (شبة الجزيرة العربية، منطقة بلاد الرافدين، بلاد فارس) هذا مع مجاميع بسيطة من بلاد الشام ويتابع الوقيان بقوله أنهم فهم خليط من غالبية برهنت عن تواجدها القديم في الكويت وفقا لإحصاءات أعوام (1965، 1970) وشريحة بسيطة برهنت عن تواجدها بعد تلك السنوات، كما أن

---

(1) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، مجلة الحقوق، دار فرطاس للنشر والتوزيع (الكويت)، العدد الأول، السنة 18، 1994م، ص 81

(2) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 82

(3) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 1990م، ص 216

(4) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص 217

(5) -سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية 2007

غالبيتهم لا يحملون جنسية أي دولة، وشريحة بسيطة أخرى أخفت وثائقها من أجل التمتع بامتيازات عديمي الجنسية المعروفة بالأدبيات الكويتية الدارجة باسم (البدون) إذ كانت امتيازاتهم تقترب من حقوق المواطنين الكويتيين حتى عام 1985 [6].

وأكثرية (البدون) من أبناء البادية الرحل من قبائل شمال الجزيرة العربية الذين استقر بهم المقام في الكويت بعد ظهور الحدود السياسية بين دول المنطقة، يضاف إليهم إعداد من النازحين من الشاطئ الشرقي للخليج من عرب وعجم بلاد إيران[7].

كذلك يمكن تعريف (البدون) بأنهم مجموعات من الإفراد المقيمين في بعض دول الخليج العربي الذين لا يحملون أية جنسية محددة أو الذين أخفوا جنسياتهم لأسباب ما. وتشكل هذه الوضعية نتاجا لأوضاع تاريخية تتعلق بقوانين الهجرة والجنسية والتجنيس والحراك السكاني البدوي الذي شهدته المنطقة قبل وبعد قيام الدولة الوطنية وترسيم حدودها[8].

وهناك بالتأكيد وجهات نظر مختلفة في تفسير وتحليل وتحديد الأوضاع التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى وجود (البدون) في دول الخليج العربي. ويمكن أن نقع على تصورات أيديولوجية مختلفة حول هوية (البدون) منها ما يصيب بعض الحقيقة وبعضها ما بجانبها. وعندما نريد التأمل في أوضاع تشكل هذه الفئة وتناميها سنجد أنفسنا أمام قضية اجتماعية سياسية فائقة التعقيد وإزاء قراءات جدلية خلافية متضاربة لأوضاع هذه الفئات الاجتماعية وهويتها ودورها ووظيفتها وعوامل نشأتها، فهناك الخطاب الرسمي للدولة الذي يؤكد على أن هذه الفئة تقيم بصورة غير شرعية على أرض الدولة وأن أفرادها قد أقاموا على أرض الدولة لتحقيق مصالح اقتصادية والاستفادة من العوامل الإيجابية للحياة والعمل في دول الخليج، وهناك الخطاب الشعبي العام الذي يتفرع إلى مؤيد لهذه الفئات ومعارض لوجودها، وهناك أيضا خطاب أبناء هذه الفئات المهمشة نفسها الذين ينظرون إلي أنفسهم من منطلق حقوقي ويطالبون الدولة بتسوية أوضاعهم ومنحهم كامل حقوقهم الإنسانية وتجنيسهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية[9].

فالخطاب الرسمي للدول الخليجية يؤكد بأن (البدون) جماعات وأفراد جاؤوا من دول مجاورة واستوطنوا أرض الدولة بصورة غير مشروعة فأقاموا فيها بعد أن أتلفوا وثائقهم وجوازاتهم من أجل الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بعد اكتشاف الوفرة النفطية فيها حيث كانت الدولة تقدم تسهيلات كبيرة للعاملين فيها، ووفقا لهذه الرؤية فإن وجود هذه الفئات من الناس ليس شرعيا وغير قانوني وهم بالتالي يقيمون إقامة غير شريعة في أرض ليست أرضهم وفي وطن ليس وطنهم وحري بهم العودة إلى أوطانهم الأصلية وتسوية أوضاعهم القانونية[(10)]. وهذا التصور تؤكده الحكومات المتعاقبة التي ترى أن (البدون) مواطنون من دول عربية أخرى قدموا إلى الكويت في نهاية الستينات وبداية السبعينات للعمل، قم قاموا بإخفاء جوازاتهم وهوياتهم، رغبة منهم في الاستفادة مما كان يتمتع به (البدون) الكويتيين من امتيازات[11].

---

(6) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 83

(7) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت: دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم، دار قرطاس، الكويت، 1994م، ص 192

(8) -فهد المكراد، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، الجامعة العربية المفتوحة بالكويت، 2005م، ص 178

(9) -محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مجلة الأزمنة العربية، العدد 261، يناير 2004، ص 7

(10) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص 223

(11) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص 199

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الأمر في غاية البساطة ولكن من يتأمل في عمق المسألة سيجد نفسه إزاء ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد في مستوياتها السياسية والثقافية والسكانية والتاريخية والقانونية. ومن أجل فهم أعمق لهذه الظاهرة يجب أن تتضافر منظومة من الدراسات في مختلف جوانب هذه الظاهرة من أجل رؤية اجتماعية حول الأوضاع العرقية والإثنية والسياسية لهذه الفئات التي يطلق عليها غالبا (البدون) أو غير محددي الجنسية[12].

الوزن السكاني لغير محددي الجنسية:

يعترف الباحثون بصعوبة الحديث عن معلومات دقيقة حول تعداد غير محددي الجنسية في دول الخليج العربي نتيجة للغموض الكبير الذي يحيط بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية وللغموض الذي يكتنف أحوالها، ويمكن للباحث أن يقع على تقديرات إحصائية عامة عن تعداد هذه الفئة وأماكن وجودهم. ويعد التغاير والتضارب المستمر بين الإحصائيات الرسمية والتقديرية من الصعوبات الكبرى التي تواجه الباحث في أمر غير محددي الجنسية فالأرقام تتغير وتتبدل من وقت لآخر أو في الوقت نفسه بين تصريحات المسؤولين في الدولة وبين مؤسسة وأخرى في الوقت نفسه والتاريخ الواحد ذاته[13].

باختلاف دول الخليج الست فإن المشكلة الكبرى غير محددي الجنسية تكمن في الكويت وذلك نظرا للوزن السكاني الكبير جدا لهذه الفئة، حيث تبين التقديرات غير الرسمية أن عدد أفراد هذه القلة بلغ في الكويت حوالي 350 ألف نسمة قبل الغزو. لقد أعلنت الدولة رسميا في 1989 إحصاء بالأعداد الرسمية غير محددي الجنسية من واقع سجل الإحصائيات الرسمية، حيث أعلن وزير التخطيط بان عدد سكان الكويت من الكويتيين وصل إلى اقل من 28%. من عدد السكان، وأن غير محددي الجنسية كانوا يشكلون في الأثناء 11.6% (تقريبا 225 ألف نسمة) ثم انخفض تعدادهم إلى حوالي 117 ألف أي بعد الغزو العراقي للكويت، ويعود الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإجبار شريحة كبيرة من غير محددي الجنسية على إخراج جنسياتهم الأصلية وتعديل أوضاعهم القانونية في بلدانهم، وقد غادرت شريحة واسعة من أبناء هذه الفئة الكويت ولم يكن في استطاعتهم العودة بعد التحرير مما اضطرهم للبقاء في دولهم الأصلية أو البقاء في بلاد قبلت بهم كلاجئين[14].

وتبين التقديرات السكانية أن 55% من الشريحة السكانية غير محددي الجنسية تقع دون سن الخامسة عشرة، ويصل معدل الإعالة في عائلاتهم إلى 7 أفراد في المتوسط، وتبلغ نسبة من هم دون التعليم المتوسط 87% حاليا حيث ازدادت، نسبة الأمية في صفوفهم بعد عام 1990 .

وقد أفادت البيانات الإحصائية لهيئة المعلومات المدنية أن عدد فئة "غير محددي الجنسية" وصل نحو (220) ألف نسمة في يونيو 1990[(15)]. ويمكن العثور على بعض التقديرات التي تبث في الصحف عبر المقابلات مع المسئولين حيث صرح الوكيل المساعد لشئون الجنسية والجوازات الشيخ أحمد النواف أن العدد الإجمالي لفئة غير محددي الجنسية (بتاريخ 29 يناير 2007)، يبلغ 91435. وعلى الرغم من التباين الواضح في المعطيات الإحصائية فإن التقدير الحالي لعدد غير محددي الجنسية الموجودين في داخل الكويت هو اليوم لا يتجاوز مئة ألف نسمة بقليل[16].(

(12) -محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس، مرجع سابق، ص 8

(13) -حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص 156

(14) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 88

(15) -سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية 2007

(16) -فهد المكراد، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، مرجع سابق، ص 180

الخصائص الاجتماعية السكانية لغير محددي الجنسية:

المعاناة الإنسانية لهذه الفئة وحرمانها من حقوقها الاجتماعية لفترات زمنية طويلة أدت إلى تراكم سلبي كبير في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية إلى حد وصل فيه كثير من الباحثين إلى القول بأن هذه الفئة بأوضاعها المزرية والمأساوية أصبحت تشكل تهديدا أمنيا ينال المجتمع بكامله. ويخشى كثير من الباحثين والمفكرين من انتشار التطرف الأيديولوجي بين أبناء هذه الفئة حيث يمكن أن يشكلوا قطاعا بشريا يثير لعاب القوى الأيديولوجية المتطرفة في الداخل وفي الخارج. ومن يراقب اليوم وسائل الإعلام سيجد أطنانا من الكتابات التي تصف الواقع الاجتماعي والحياتي التراجيدي لأبناء هذه الفئة[17].

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع الحياتية قد أفرزت واقعا سكانيا يعبر جوهريا عن حالة الفقر والفاقة والعوز والأمية لدى فئة البدون، حيث يتميز التكوين السكاني بقاعدة كبيرة من الصغار وبحجم كبير للأسرة، وهذا بدورة يزيد من الأوضاع السيئة للحياة الاجتماعية لأبناء هذه الفئة .

السمات السكانية لغير محددي الجنسية في الكويت:

1- إن أكثرية فئة "عديمي الجنسية" من الأطفال الذين هم دون الخامسة عشرة ويمثلون نحو 85% من العدد الإجمالي للبدون.
2- إن غالبية فئة "عديمو الجنسية" من الأميين وذوي التعليم المحدود، حيث بلغت نسبة من هم دون التعليم المتوسط" 87%.
3- أن الأسرة لدى فئة "عديمي الجنسية" تتسم بكبر حجمها، حيث يصل معدل الإعالة فيها إلى (7) أفراد في المتوسط، بينما لا يزيد عن (4.5) لدى الأسرة الكويتية، ولعله يمكن تقدير أهمية هذا الأمر فيما يشكله من أعباء اقتصادية وإرهاق للخدمات العامة في الحاضر والمستقبل(18).4- أن غالبية هذه القلة تنحصر في جنسيات معينة، إذ أن مشروع استكمال الوثائق الخاصة من غير محددي الجنسية أدى إلى التثبت من جنسيات (27.470) فردا أي (12.5) من إجمالي الفئة، ولم تكن الحكومة قبل عام 1989 قد أعلنت عن عدد محدد لفئة عديمي الجنسية، ترجع أكثر من مرجع علمي كتب حول (البدون) إلى أن الحكومة كانت تفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة في هذا الشأن.

ويتضح عبر هذه السمات بأن التركيبة السكانية هي تركيبة إشكالية بطبيعتها حيث تتضمن جوانب إنسانية وأخلاقية أيضا تجعل من معالجة هذه المشكلات صعبة ومعقدة على الصعيد الإنساني والأخلاقي أيضا[19].

المبحث الثاني: إشكالية فئة غير محددي الجنسية

إشكالية غير محددي الجنسية في الكويت:

تأخذ مسألة غير محددي الجنسية في الكويت صورة أزمة اجتماعية وحقوقية معقدة متفاقمة ومزمنة. فهي شريحة تعاني من صعوبات إنسانية واجتماعية كبيرة وهي أزمة كويتية ترتبط بواقع الحياة السياسية والتركيبة

(17) -قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003م، ص 139

(18) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص 230

(19) -حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، مرجع سابق، ص 157

السكانية ومسألة الهوية في البلاد. وتتصف مشكلة غير محددي الجنسية في الكويت بتعقيد كبير في مختلف مستويات وتشكلات هذه القضية. ومن الملاحظ في هذا السياق أن مشكلة غير محددي الجنسية في الكويت قد حظيت بالقسط الأكبر من التناول الإعلامي، إذ شكلت هذه المسألة محور النقاش والجدل في الكويت على مدى نصف قرن من الزمن[20].

وتختلف أزمة غير محددي الجنسية في الكويت عنها في البلدان الخليجية وغيرها وذلك فيما يتعلق بحجم هذه الفئة الذي بلغ ٢٢٥ ألف نسمة قبل الغزو كما تفيد الإحصائيات غير الرسمية، ثم انخفض عددهم تدرجيا ليصل إلى أقل من 100 ألف نسمة بعد الغزو العراقي للكويت. وهذه الأعداد هي هائلة بالمقارنة مع الإمارات وقطر والسعودية التي لم تتجاوز فيها أعداد هذه الفئة عن 10 آلاف نسمة، وبضعة آلاف في السعودية أو في قطر[21].

وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعترف أن حجم هذه الفئة كبير جدا بالمقاييس السكانية والاقتصادية في الكويت، وبالتالي فإن دمجهم في المجتمع يضع الدولة في حسابات كثيرة وكبيرة قد تغيب عن بصر ونظر دعاة حقوق التجنيس والدمج الكامل لهذه الفئات في دائرة المجتمع. ومهما يكن الأمر فإن جانبا من هذه الأزمة أخذ طابعا حقوقيا متناميا في المحافل الدولية التي تضع دولة الكويت في حصار المواقف الدولية والمنظمات الدولية التي تستنهض كل إمكانياتها لمطالبة دولة الكويت بتجنيس هذه الفئة ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية دون انتظار وهذا بخلاف اتهام دولة الكويت بأنها لا تراعي حقوق الإنسان وهذا يؤدي إلى تقديم صورة سلبية عن النظام السياسي في الكويت عالميا[22].

وفي المستوى الأمني يبين الدارسون والباحثون أن غير محددي الجنسية يشكلون تهديدا أمنيا كبيرا على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في الكويت. حيث ترتفع نسبة الجريمة والمخدرات والأمية والبطالة بين صفوف هذه الشريحة الاجتماعية، كما أنه قد يسهل تحريض هذه الفئات ضد الدولة والمجتمع مع تفاقم أوضاعها السياسية. وبعبارة أخرى أصبحت هذه الفئة صورة لتهديد كبير أن لم تسارع الدولة إلى إيجاد حلول جذرية لأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية وهي ملزمة بذلك مهما طال الزمن[23].

كذلك كانت فكرة غير محددي الجنسية تثير قلق السلطة في الكويت وذلك لاضطرارها لأن ترتب لهم وضعا قانونيا خاصا تستلزمه ضرورة احترام حقوق الإنسان في ظل التوجه العالمي الحديث لاحترام حقوق الإنسان. وما هو جدير بالاهتمام أن قضية غير محددي الجنسية ما زالت هي القضية الأولى بامتياز في مجلس الأمة الكويتي، فالجدل بأخذ مداه حول هذه القضية في مختلف المراحل، وتبرز المشادات الدورية البرلمانية والمماحكات النيابية بين النواب والنواب من جهة، وبين النواب والحكومة من جهة أخرى، ويأخذ هذا التداول البرلماني صورة صراع أيديولوجي وسياسي لا يتوقف حول الاستراتيجيات التي يجب أن تعتمد في تصحيح أوضاع هذه الفئة، فهناك من يدعو إلى تجنيس أبناء هذه الفئة وهناك من يدعو إلى منحها حقوقا سياسية ومدنيه وهناك من يرفض ويتشدد ويطلب بالتضييق على أبناء هذه الفئة وترحيلهم [(24)].

(20) -شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الثانية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991م، ص 304

(21) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 96

(22) -سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية 2007

(23) -قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 142

(24) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 97

جوهر الإشكالية التي يواجهها غير محددي الجنسية:

مهما تكن الرواية التي تسوق ويروج لها حول أصول غير محددي الجنسية ووضعياتهم التاريخية والكيفيات التي اعتمدوها في الوصول إلى بلدان الخليج، ومهما تكن الوضعيات السكانية والديمغرافية التي أدت إلى وجودهم، فإن مشكلة غير محددي الجنسية تكمن في وجودهم في دول الخليج منذ ما قبل الاستقلال وما بعده بقليل، وقد شارك أفراد هذه الفئات في عملية التنمية والدفاع والبناء والأمن وشكلوا شرائح اجتماعية بنيوية في هذه البلدان[25]. وقد شهدت أوضاعهم الاجتماعية تذبذبا كبيرا ما بين تشجيع الدول لوجودهم في البداية نظرا للحاجة إليهم في العملية التنموية وما بين التضييق عليهم في فترات زمنية ورفضهم كليا في فترات أخرى، ولاسيما عندما استفحل أمرهم وبدأ شبح التجنيس يهدد التركيبة السكانية لبعض هذه البلدان مثل دولة الكويت حيث تضم أكبر شريحة سكانية من هذه الفئات المهمشة والذين يشكلون تهديدا كبيرا للتركيبة السكانية وفقا للرواية الرسمية.

ويكمن جوهر المشكلة في رأينا في التهاون منذ البداية في أمر هذه الفئة الهامشية من السكان، حيث أدى إهمال أوضاعها من قبل حكومات الدول الخليجية في البداية إلى تفاقم كبير في دلالات وجودها السكاني والإنساني، فهذه الفئات تميزت بعملية نمو سكاني مرتفع نسبيا عبر الزمن وأدى إهمال تجنيس الفئات الحقيقية المستحقة منها إلى استغلال هذه الوضعية من قبل المهاجرين الجدد الذين أعلنوا انتسابهم إلى هذه الفئة للاستفادة من امتيازات كانت قد تمتعت بها ولاسيما في المرحلة الأولى لاستقلال الدولة حيث اعترفت الدولة بوجودهم وشرعيتهم نظرا للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك[26].

وتبلغ ذروة التعقيد في وضعية غير محددي الجنسية أنه لا يصنفون في فئة اللاجئين أيضا حيث يعرف اللاجئ بأنه: "أي شخص يوجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وذلك لخوفه من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة اجتماعية، أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع العودة إلى بلده أو لا يرغب في ذلك، كما أن غير محددي الجنسية لا يحملون جنسية، ويعتبرون أن الدولة الذي يقيمون بها هي موطنهم الأصل وملاذهم الآمن. وعليه فإن الوضع المدني والقانوني لغير محددي الجنسية يتفق تماما مع ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1945 والتي تعرف "عديم الجنسية" بأنه: "الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها"[27].

إشكالية التعامل الحكومي مع غير محددي الجنسية في الكويت:

تبين الوقائع والأحداث والدراسات أن جزءا كبيرا من مشكلة غير محددي الجنسية تعود إلى منهجية التعامل الحكومي والرسمي مع أبناء هذه الفئة عبر نصف قرن من الزمن، أي: منذ بداية الاستقلال حتى اللحظة الراهنة. لقد أخذت العلاقة بين الدولة وغير محددي الجنسية طابعا إشكاليا متذبذبا متناقضا وهذا الأمر يشكل أحد أسباب تفاقم أزمة غير محددي الجنسية وإشكاليتهم في الكويت[28].

(25) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص 235

(26) -حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، مرجع سابق، ص 159

(27) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 98

(28) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص 202

وتأخذ هذه العلاقة صورة ثلاثية الأبعاد، حيث اتسمت في المرحلة الأولى منذ الاستغلال حتى عام 1986 بطابع القبول والرضى والدعم والتشجيع، ثم انقلبت الأوضاع رأسا على عقب عندما تبنت الدولة سياسة مناوئة ضد أبناء هذه الفئة في عام 1986م [29].

فمع عام 1986 انتهت حقبة العسل ما بين شريحة غير محددي الجنسية والسلطات الرسمية في الكويت وحدث تحول جذري في طريقة تعاطي الحكومة الكويتية إزاء قضية غير محددي الجنسية وتبدلت المفاهيم والإجراءات والسياسات من مرحلة كانت تقوم على اعتبار غير محددي الجنسية كويتيون حتى إشعار مؤجل، ووفقا للتصريحات والوعودات الرسمية والإعلامية إلى علاقة تقوم على الإنكار والرفض لشرعية إقامتهم وجودهم وحقوقهم بالتجنس."

ويرجع سبب هذا التحول في التعامل مع غير محددي الجنسية بنسق من الأوضاع الداخلية الوطنية والخارجية الإقليمية إذ أن المناخ السياسي والأمني بالكويت في تلك الأثناء كان مليئا بالمشاحنات والتصادمات ما بين الحكومة وقوى المعارضة الكويتية[30].

لقد بادرت السلطات الرسمية لاحقا بتشكيل لجنة وزارية على مستوى عالي من المسؤولية تضم من بينها مجموعة من رجال الأمن الكبار وقضاة وشخصيات ذات خبرة، وهذه اللجنة ولدت بدورها لجنة فنية مصغرة لوضع استراتيجية دقيقة تتعامل مع شريحة غير محددي الجنسية في الكويت، وكان من الطبيعي أن تواكب تلك التشخيصات والرؤى لمسألة غير محددي الجنسية مع ما كان يسود الكويت من أجواء أمنية متشنجة تذهب للتضييق عليهم لأبعد صورة ممكنة وهنا تغيرت العلاقة جذريا ما بين غير محددي الجنسية والسلطات الرسمية وأخذت مسارا متشنجا [31].

واستمرت هذه السياسة المناوئة حتى عام 1990 حيث بدأت سياسة شديدة أكثر عنفا وهي ما يطلق عليه سياسة الاتهام حيث بالغت الدولة في التشدد نظرا لأوضاع سياسية اتهم بها بعض شرائح غير محددي الجنسية بالتعامل مع النظام العراقي في عدوانه على الكويت.

ووفقا لهذا التصور يمكن القول بأن فئات غير محددي الجنسية كانت فئات وطنية مخلصة في الستينات، ثم تحولت إلى فئات غير مرغوبة يحذر منها في التسعينات، ثم إلى فئات متهمة في العقد الأخير من القرن الماضي[32].

ويلاحظ الدارسون في هذا السياق أن الانقلاب السياسي الأول ضد أبناء هذه الفئة نشأ بتأثير الحرب العراقية الإيرانية والخوف من تعامل بعض شرائح هذه الفئة مع إيران.

ثم حدث الانقلاب الثاني على أثر الغزو العراقي حيث اتهمت فيه بعض شرائح هذه الجماعة بالتعاون مع العدو العراقي آنذاك. فكانت الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم الغزو العراقي الكويت نذير شؤم ضد هذه الفئات الاجتماعية.

حيث يرى المهتمون بقضايا غير محددي الجنسية أن السبب الأبرز لذلك التغيير هو الموقف الذي اتخذته مجموعة من غير محددي الجنسية داخل الجيش الكويتي تأييدا لإيران كما تفيد إحدى المصادر الأمنية، وربما عاد السبب من وراء التغيير في السياسات إلى تضخم المشكلة وزيادة عددهم بصورة كبيرة وسريعة، وأن مسألة تجنيسهم تعني بالدرجة الأولى مزيداً من الأعباء الاقتصادية. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الإدارية التي أثرت

(29) -محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس، مرجع سابق، ص 9

(30) -حسن الهداوى، الجنسية ومركز الأجانب واحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الأولى 1973م، ص 201

(31) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 102

(32) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص243

بشكل مباشر على حجم ونوعية الامتيازات المادية والاجتماعية التي كان غير محددي الجنسية يتلقونها من (دولة الرفاه [33]

وهنا يجب ألا ننسى بالمقابل التضحيات الجسام الآتي قام بها (غير محددي الجنسية) فداء للكويت وأرض الكويت حيث كان (غير محددي الجنسية) يشكلون البنية الأساسية للجيش وقدموا نسقا من التضحيات المباركة من أجل الكويت، وقد أشاد جميع الكويتيين بتضحياتهم الكبيرة ونضالهم المشرف ضد الغزو العراقي للكويت، حيث سقط منهم أكبر عدد من الشهداء وسجن بعضهم وأسر بعضهم الآخر.

لقد شارك (غير محددي الجنسية) في الدفاع عن الكويت في 1990/8/2 وخاصة العسكريين (غير محددي الجنسية) ومنهم من أستشهد ومنهم من أخذ أسيراً لدى العراق، ومنهم من خرج مع القوات الكويتية إلى السعودية ودخل مع قوات التحالف في حرب تحرير الكويت، وكان منهم من استشهد في هذه الحرب ومنهم من رجع إلى أهله سالما ومنهم من أصابته عاهة مستديمة ويقدر عدد الشهداء الكويتيين (غير محددي الجنسية) ب 140 شهيد من ٦٠٠ شهيد كويتي مسجلين ومعترف بهم لدي مكتب الشهيد[34].

ومن أجل مزيد من الدقة تعرض هذه القضية في سياقها التاريخي أن نذكر بعض المراحل التاريخية حول (غير محددي الجنسية) في الكويت:

1. حينما وضع قانون 17 لسنة 1959 الخاص بإقامة الأجانب نص صراحة في المادة (25) في الفقرة (د) منه على أن من بين المستثنين من الخضوع للقانون "أفراد العشائر الذين يدخلون الكويت برا من الجهات التي تعودوها لقضاء أشغالهم المعتادة"، وهي ما يمكن اعتبارها ثغرة واضحة في القانون سمحت بتغطية المشكلة قانونيا منذ النشأة[35].
2. مع تزايد المميزات التي بدأت (دولة الاستقلال) بتوزيعها في بداية الستينات وفق إطار ريعي على المواطنين الكويتيين ومن ضمنهم فئة غير محددي الجنسية، بدأت هجرة الكثير من الأشخاص إلى الكويت بصورة شرعية أو غير ذلك رغبة في الاستمتاع بخدمات (دولة الرفاه).
3. مرحلة تعايش اختلاط فئة غير محددي الجنسية منذ الاستقلال (بداية الستينات) وتغاضي الحكومات الكويتية المتعاقبة عن التعرض لهم ومساءلتهم جعل الكثير منهم جزءا من النسيج الاجتماعي للدولة، إضافة إلى أن الجهات الرسمية اعتبرتهم جزءا من المواطنين الكويتيين حين أدخلتهم ضمن إحصاءات وزارة التخطيط للسكان[36].
4. في مرحلة منتصف الثمانينات بدأت الحكومة بتغيير سياستها تجاه هذه الفئة ويبدو أن السبب الأبرز لذلك التغيير هو الموقف الذي اتخذته مجموعة من (غير محددي الجنسية) داخل الجيش الكويتي تأييدا لإيران كما تفيد المصادر الأمنية.
5. المرحلة الحالية، والتي تغطي الفترة منذ عام 1991 وحتى يومنا هذا، والذي يميزها اهتمام الجهاز الرسمي بضرورة حل المشكلة عبر تشكيل لجنة لتنقيح الشريحة الكلية إلى أجزاء تضم حالات مختلفة. حيث تم البدء

(33) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص 209

(34) -محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس، مرجع سابق، ص 10

(35) -رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، دراسة للنظرية العامة للجنسية وللمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته - الطبعة الأولى 1995م، ص 28

(36) -قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 152

بتسجيل من يدعون أنهم "بدون" جنسية، ومقابلة البعض منهم كخطوة نحو استكمال خطوات الحل ويناط التعامل مع (غير محددي الجنسية) باللجنة المركزية للمقيمين بصورة غير شرعية[37].

6. وقد وضعت وزارة الداخلية جملة من المواصفات التي بموجبها يصبح من تنطبق عليه مؤهلا للحصول على الجنسية ومن لا تنطبق عليه يصبح غير مؤهل، أما المواصفات المطلوبة فهي كالتالي:

أ- إدراج اسم (غير محددي الجنسية) في إحصاء 1965.

ب- مقابلة لجان الجنسية التي قامت بعملها في بداية الستينات.

ج- وجود أقارب كويتيين من الدرجة الأولى: هناك عدد ليس بقليل من (غير محددي الجنسية) الذين لديهم أقارب من الدرجة الأولى يحملون الجنسية الكويتية ومع ذلك لم يحصلوا على الجنسية.

د- الإقامة الدائمة في الكويت.

هـ- الدراسة في مدارس الكويت[38].

ويتضح بأن تلك الشروط تنطبق في أحسن حالاتها على 20% من (غير محددي الجنسية) الحاليين وحتى أن تم تطبيقها وتنفيذ نتائجها مباشرة فإنها ستمثل حلا جزئيا فقط.

ويمكننا أن نوجز أهم المراحل الأساسية لأوضاع (البدون) في الكويت على النحو التالي:

- اتسمت معاملة (غير محددي الجنسية) في البداية أي بعد الاستقلال بمعايير المساواة والترحيب والدعم ولم يكن (غير محددي الجنسية) يعانون من التمييز في الوظائف والحقوق كانوا يدخلون المدارس ويستطيعون الحصول على وظائف حالهم كحال أي مواطن كويتي.
- ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت سياسة الحكومة الكويتية بالتغير تجاه فئة (غير محددي الجنسية) وأصبحت، تميل أكثر للتضييق عليهم وبالتحديد في سنة 1986، حيث فرضت مجموعة من الإجراءات القانونية التي أفقدتهم امتيازاتهم التي أغدقت عليهم منذ الاستقلال[39]
- وفي عام 1999 وفي ظل البحث عن حلول موضوعية لمشكلة (غير محددي الجنسية) وعدت الدولة بتقديم إعانات اجتماعية وتصاريح إقامة لمدة خمس سنوات إلى الأفراد من فئة (غير محددي الجنسية) الذين تخلوا عن المطالبة بحقهم في الحصول على الجنسية الكويتية.
- وفي عام 2000 أقر مجلس الأمة الكويتي في 16 مايو 2000 تعديلا قانونيا يجعل ما يقل عن ثلث فئة (غير محددي الجنسية) مؤهلين للتقدم بطلب لاكتساب الجنسية الكويتية[40].

الوضع الحقوقي لغير محددي الجنسية:

في ظل الظروف المعقدة للحياة السياسية والاجتماعية في الكويت قبل التحرير وبعده قامت الدولة بإجراءات متشددة انعكست سلبيا على الأوضاع الحقوقية "للبدون" في الكويت. وفي دائرة هذا التشديد فقد (غير محددي الجنسية) كثيري من حقوقهم الاجتماعية التي أغدقت عليهم في البداية أي في الستينات والسبعينات من

(37) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص246

(38) -حسن الهداوى، الجنسية ومركز الأجانب واحكامهما في القانون الكويتي، مرجع سابق، ص 204

(39) -رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، مرجع سابق، ص 30

(40) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 115

القرن الماضي في بداية الاستقلال الوطني. وكان التشديد من قبل الحكومة يهدف إلى دفع (غير محددي الجنسية) الذين يمتلكون في الأصل جوازات سفر مخفية للاعتراف بهويتهم الأصلية ومغادرة الكويت[41].

وقد نشطت الأقلام التي تندد بالأوضاع الحقوقية غير محددي الجنسية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وعبر الانترنيت وترافق ذلك بحملة واسعة من قبل المنظمات الدولية التي تنادي بإيجاب حلول جذرية "للبدون" في الكويت وغيرها من الدول المعنية بهذه المسألة، ومن يلقي نظرة فعلية سيجد بان غير محددي الجنسية قد عانوا من حصار كبير انعكس على حقوقهم المدنية والاجتماعية ولم يعد هذا الآمر سراً أبدا حيث نجده على صفحات الانترنت وفي وسائل الإعلام وفي التداول السياسي في مجلس الأمة الكويتي وأصبحت حقوق هذه الفئة شأنا عاما يتداوله الخاصة والعامة والمسئولون في الدولة، كما تطالب به المنظمات الدولية الحقوقية العالمية[42].

وباختصار يمكن القول بأن غير محددي الجنسية كانوا محرومين من حق التملك والعمل والتعليم والسفر والعلاج. وهذه الوضعيات انعكست على أوضاعهم الاجتماعية فانتشرت الأمية والجهل والمخدرات ونسبة الجريمة[(43)]، وهذه الأمور تشكل تهديدا أمنياً كبيراً في المجتمع. ومما لا شك فيه أن الملف الحقوقي غير محددي الجنسية قد تجاوز كل حدود التداول والجدل والنقاش وكتبت حوله أطنان من المقالات الصحفية والإعلامية.

وغني عن البيان أن صورة الوضع الحقوقي قائمة ومأساوية حتى وقت قريب. ومن يراقب الأوضاع والأحداث سيجد نوعاً من المفارقات المنطقية والتناقضات الأخلاقية والحيرة والتردد في التعامل مع هذا الملف حقوقيا وسياسيا[(44)].

ويمكن أن نورد أمثلة متعددة حول التناقض المنطقي في التعامل مع الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة، ففي رد لوزارة الشؤون حول خطاب من جمعية المعلمين تطلب الأخيرة الإفادة فيه عن الرأي القانوني لانتساب المعلمين والمعلمات من غير محددي الجنسية في الجمعية، أفادت الوزارة بعدم جواز قبول عضوية المعلمين غير محددي الجنسية نظراً لاقتصار العضوية على أبناء الوطن العربي وعليه لا يمكن إدراجهم ضمن فئة العرب.

وقد كان ذلك الرد محل سخرية وتندر الكثيرين لأن طبيعته جافة ولا تعبر عن فهم معرفي وثقافي بالمسألة، فغالبية عديمي الجنسية ينتمون للقبائل العربية المعروفة بالمنطقة ومن نفس النسيج العرقي والتاريخي لقبائل المواطنين الكويتيين، وقد أدى ذلك الخطاب الذي نشرته الصحف لمزيد من التراكمات السلبية في نفوس عديمي الجنسية، فإذا كان بالإمكان للوزارة أن تنفي مواطنتهم الكويتية نظرا لعدم حصولهم على الجنسية الكويتية فإنه من المستهجن أن يورد في الخطاب على أنهم خارج فئة الشعوب العربية[45].

كما نود أن نذكر أن هذه الفئة لها جانب مشرق وايجابي، كونهم يعيشون على ارض الكويت فلهم من الاعمال الحسنه الكثير، فهم من ضحوا بأرواحهم من اجل الكويت ابان الغزو الغاشم عام 1990م[46]،

وهم من ضحوا بأرواحهم فداء لأمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد في حادث الاغتيال عام 1985م.[47]

---

(41) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص248

(42) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص 216

(43) القبض على تاجر مخدرات من فئة البدون، جريدة القبس الإلكترونية، 2018/12/16.

(44) -شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص 306

(45) -رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، مرجع سابق، ص 33

(46) تضحيات البدون اثناء الغزو الغاشم، جريدة الراي، 2009/2/20.

(47) جريدة سبر الإلكترونية، 2013/5/25.

ومنهم من يعمل على ارض الكويت ساعيا في بذل جهده للعطاء لهذا البلد الكريم، فمنهم الاطباء الذين يعملون في المنظومة الصحية ليلا ونهار للقيام بعلاج المرضى والاشراف على حالتهم الصحية[48]، ومنهم من يعمل في مجالات اخرى ساعين جهدا لتقديم كل الخير لأرض الكويت الحبيبة.

المبحث الثالث :الصراع حول حقوق فئة غير محددي الجنسية

إن التعامل مع هذه القضية يأخذ طابعا تحكمه النوازع العاطفية والانفعالية وترسمه المصالح والأهواء الخاصة والمنازعات الفكرية والصراعات الأيديولوجية وتناقض الرؤى والأمزجة وتنافر المواقف الارتجالية .

مبررات الاتجاه الرافض لحقوق غير محددي الجنسية:

ليس من المفارقة أبدا أن يفكر شعب في المحافظة على امتيازات اقتصادية واجتماعية ألفها واعتاد عليها، والخوف من فقد الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما تقره القوانين والنواميس الطبيعية للأمم والشعوب. فالشعب الكويتي كما هو حال أي شعب في العالم يخشى من تدهور الأحوال وخسارة الامتيازات الطبيعية الوافرة التي يعيش في أحضانها.

ومن الطبيعي أن تناصب فئة من السياسيين منح غير محددي الجنسية حقوق المواطنة لاعتبارات تتعلق بالامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. ويجد أصحاب هذا التوجه الرافض للدمج غير محددي الجنسية في الكويت حججا ومبررات عديدة تشكل عماد أيديولوجية رافضة لحقوق هذه الفئة في المواطنة والجنسية[(49)] .

وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أنصار هذا التوجه يعتقدون أن غير محددي الجنسية فئات تطفلت على المجتمع الكويتي وهي ليست من نسيجه الاجتماعي وليس لها حقوق المواطنة في الأصل حيث تهيمن الرؤية التي تقول بان غير محددي الجنسية قوم دخلوا البلاد بصورة غير شريعة وأخفوا هوياتهم وجوازاتهم وتنكروا لجنسياتهم الأصلية طمعا في امتيازات العيش على أرض الكويت ومقاسمة الكويتيين حقهم الطبيعي في العيش الحر على أرضهم والتمتع بخيراتها وإنجازاتها الحضارية .

ومن الطبيعي لمن يؤمن بهذه الرؤية التي تغفل أو تتغافل عن أن شريحة كبيرة جدا من غير محددي الجنسية هم من أهل البلد ومن أبناء جلدتهم ومن القبائل التي سكنت الكويت منذ بدء التكوين ونكرر أنه من الطبيعي لمن يؤمن بهذه الرؤية الأيديولوجية المناهضة أن يرفض حقوق (البدون) جميعهم دون استثناء وأن يرفض قبولهم على مبدأ المواطنة وأن يسوق الحجج والذرائع والمبررات التي تنذر بخطرهم السياسي والاجتماعي[(50)].

ملامح الاتجاه المعارض لمنح حقوق غير محددي الجنسية:

1- يرى أصحاب هذا التصور بان تجنيس (غير محددي الجنسية) ومنحهم حقوقهم المدنية مسألة سيادية للدولة وبالتالي فإن هذه المسألة تقع خارج دائرة التداول السياسي وتشكل حقلا لا يحق فيه لأي جهة أو طرف خارجي أو داخلي التدخل في هذا الأمر على حد الإطلاق.
2- يشكل منح (هذه الفئة) حقوقهم المدنية خطري كبيراً على الأمن الوطني للدولة وذلك ينبع من خصوصية هذه الشريحة وانتماءاتها الوطنية السابقة لأن هذه الفئة متشبعة بانتماءات وولاءات لغير الكويت وهذا الأمر يعد في

(48) الاطباء الدون في الصفوف الاماميه لمكافحة فايروس كارونا، جريدة القبس الإلكترونية، 2020/3/28.

(49) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 125

(50) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص252

غاية الخطورة على مسألة الولاء للدولة والوطن وقد يؤدي منح هذه الفئة العريضة الجنسية إلى تهديد حقيقي للأمن والهوية الوطنية في الكويت[51].

3- يشكل الجانب الاقتصادي والمالي لمسألة منح (البدون) حقوقهم المدنية والقانونية أحد أهم جبهات الممانعة في منح حقوق المواطنة لهذه الفئة. لأن منح الجنسية لهذه الفئة يكبد ميزانية الدولة تكاليف باهظة في تعليمهم وإسكانهم والاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة لمواطنيها الكويتيين. فالكويتي الجديد سيحظى بقرض إسكاني قدرة 70 ألف دينار (210 ألاف دولار أميركي) ويمنح علاوة 50 ديناراً عن كل مولود، ويسمح له بالتمتع براتب تقاعدي 650 دينارا على اقل تقدير، ويمنح 4 ألاف دينار للمتزوج، فضلا عن التمتع بالقروض البنكية الخاصة. وهذه التكلفة ستكون كبيرة جدا بالمقياس الاقتصادي والمالي.

4- فالدولة تريد أن تحافظ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مواطنين الذي بدأوا يواجهون مشكلات اقتصادية من نوع جديد تتعلق بالعمل وفرص التعليم والعناية الصحية، وهذا يعني أن تجنيس (البدون) سيولد مشكلات اقتصادية ومالية كبيرة جدا بكل المقاييس والمعايير[52].

أنصار التجنيس والتوطين:

يرى أنصار التجنيس بأن تجنيس (البدون) ومنحهم حقوقهم السياسية والمدنية يشكل اليوم ضرورة تاريخية تمليها القوانين الدولية ومنطق العصر والوثائق الحقوقية كما تفرضها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للحياة والأمن والتقدم في الكويت. فشريحة (البدون) وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية والسياسية وهم يشكلون شريحة أصيلة في المجتمع ونسيجها الفكري والثقافي والاجتماعي لا يختلف أبدا عن نسيج المجتمع الكويتي. كما أن إبقاء هذه الفئة على حالها سيولد كوارث أمنية واجتماعية كبيرة في المجتمع وقد لا يستطيع المجتمع الكويتي في المستقبل احتواء النتائج الكارثية الناجمة عن أوضاع هذه الفئة ما لم يسرع في إيجاد حلا جذري ينتهي بتجنيس أبناء هذه الفئة ودمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع الكويتي[53].

ولا يقف أصحاب هذه الرؤية عند حدود التنبيه من المخاطر التي يمكن أن تولدها عملية رفض (البدون) وإقصائهم بل ينهون إلى جوانب إيجابية كثيرة في عملية تمكن هذه الفئة من حق المواطنة الكاملة. ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في توجههم نحو قبول (البدون) ومنحهم حق المواطنة من أرضية فكرية تتمحور حول النقاط التالية:

- يمكن لعملية التوطين والتجنيس أن تقطع وتائر التدخل الخارجي في شؤون البلاد ولاسيما بعض الدول التي تجد في هذه القضية ذريعة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة. كما يمكن قطع دابر تدخل المنظمات الحقوقية التي لا تنفك على نقد الكويت والإساءة إلى سمعتها في مختلف المحافل الدولية مطالبة بمنح (البدون) حقوقهم السياسية والاجتماعية[54].
- يساعد تجنيس (البدون) في معالجة الخلل السكاني الناجم عن الحضور المكثف للعمالة الوافدة فالبدون يمثلون شريحة متجانسة مع المجتمع الكويتي فكريا وعقائديا ولغويا على خلاف الحال عندما يتعلق الأمر

(51) -حسن الهداوي، الجنسية ومركز الأجانب واحكامهما في القانون الكويتي، مرجع سابق، ص 209

(52) -فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2007م، ص 90

(53) -عصام عبد الشافي، قضية البدون في الكويت (قراءة في الأبعاد الداخلية والخارجية جريدة الرأي الإلكترونية الصادرة في 02 يوليو 2012

(54) -فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، مرجع سابق، ص 93

بالعمالة الوافدة، ويمكن لهذه الفئة أن تكون بديلا حيويا للعمالة الوافدة حيث يمكن أن تجنب المجتمع مخاطر العمالة الوافدة وتهديداتها الأمنية.

- تجنيس (البدون) ومنحهم حق المواطنة يؤكد الأمن الوطني ويعززه لأن ذلك سيخفف بالضرورة من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف الناتجة عن الحاجة والفقر والكبت والإحباط.
- ستمكن عملية التجنيس والتوطين من إيجاد الحلول لكثير من المشكلات الناجمة عن التفكك الأسري والجريمة وزواج المرأة الكويتية من أحد أبناء هذه الفئة، وعدد كبير من الحالات الناجمة عن وجود هذه الفئة لنصف قرن من الزمن[55].
- ستؤدي عملية التجنيس إلى تأكيد الأمن الوطني وتأصيل مفهوم المواطنة حيث ستقطع الطريق على شعور أبناء هذه الفئة بالانتماءات الخارجية الناتجة عن الشعور بالظلم والتمييز الداخلي وسيجعل أبناء هذه الفئة في حصانة أخلاقية وإيديولوجية ضد كل إشكال الانتماءات المتطرفة والمعادية لدولة والوطن.
- ستؤدي عملية التجنيس إلى تنمية المجتمع ودفع الحياة التنموية الاقتصادية والمالية في الكويت، لأن (البدون) لا يعرفون غير الكويت وطنا لهم، وبالتالي فإن حركتهم المالية ستدور في الداخل وغير خاضعة لتحويلات الخارج كما هو الحال في أوضاع العمالة الوافدة الذين يحولون كامل مدخراتهم إلى الخارج حيث يتم حرمان البلاد من عائدات مالية هائلة كان يفترض بها أن تبقى في حدود الحياة الاقتصادية داخل الدولة لا خارجها[56].
- ومما لا شك فيه أن منح حقوق المواطنة سيكرس قيم الولاء للوطن وسيدفع أبناء هذه الفئة إلى التضحية بكل ما يملكون فداء لوطنهم الكويت وسيقدمون كل ما يقدرون عليه في سبيل إعلاء كلمة الوطن ورايته[57].

النشاط السياسي الكويتي وحقوق غير محددي الجنسية:

تشهد الساحة الكويتية اليوم كما بالأمس نشاطا سياسيا كبيراً للمطالبة بحقوق (البدون) وهذه المطالبة تأتي من قبل شخصيات حكومية ومن قبل نواب في مجلس الأمة الذين ينادون بإغلاق ملف (البدون) عبر منحهم حقوق سياسية واجتماعية ومدنية كاملة. لقد رفعت نخبة مكونة من مائة شخصية من المفكرين والأعلام الكويتيين وأغلبهم من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراه عريضة في أكتوبر عام 2008 يطالبون فيها مجلس الأمة والحكومة منح (البدون) حقوقهم السياسية وتشهد الكويت ندوات ثقافية وسياسية برلمانية مستمرة للمطالبة بإيجاد حلول جذرية لمشكلة (البدون) في الكويت[58].

ويمكن القول بأن المثقفين والنواب والمفكرين الكويتيين وعدد كبير من رجال الدولة والسلطة وعدد كبير من أبناء العائلة الحاكمة يطالبون بإيجاد حلول إنسانية وسياسية لأوضاع (البدون) ومنحهم الحقوق المدنية والاجتماعية، لطالما طرح كثير من المفكرين الكويتيين وأصحاب الشأن العام حلولا منهجية لمشكلة (البدون) في الكويت.

---

(55) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 132

(56) -رشيد العنزى، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص 228

(57) -على عبد الفتاح الحاورنى، البدون: مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، الأحد 19 ربيع الأول 1430هـ الموافق 15 مارس 2009، ص 62

(58) -غانم النجار، دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون، جريدة الرأي الإلكترونية، الكويت الصادرة في 28 مايو 2003

أن نظرة جديدة لمشكلات الجنسية والمواطنة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية يجب أن تطرح للنقاش والمداولة، ليس فقط بين النخب المثقفة، بل وأيضا في الأوساط الشعبية، على أن يرتكز ذلك النقاش على أفكار عملية تراعي مصالح هذه المجتمعات من جهة، وتساير الاتجاه العالمي في هذا الموضوع من جهة أخرى[59].

من حل مشكلة (البدون) حلاً عادلاً يراعي واقع أن كثير من هؤلاء قد أمضوا مددا طويلة (بالمقاييس الدولية) في هذه المجتمعات، وأن كثيراً منهم عملوا ولا زالوا يعملون في أجهزتها الأمنية والدفاعية، وبالتالي فإذا كانت هذه الدول قد ائتمنت هؤلاء على أمنها والذود عنها، فحري بها أن تمنحهم جنسيتها. ولا بد أيضا من تجنب بروز ظاهرة (البدون) من الأساس، وحل القضية في المهد، وبالذات لبعض المجتمعات الخليجية التي كثر الحديث فيها عن وجود هذه الفئة.

ومن الأمور التي يجب أن تفلت الانتباه أن عددا كبيراً من السياسيين في الكويت ينادون بمنح (البدون) حقوقهم الاجتماعية والإنسانية دون تردد، وقد سجلت الحياة السياسية في الكويت نشاطا لأبناء الأسرة الحاكمة وأهل السلطة فيها حماسة كبيرة لمنح (البدون) حقوقهم والأمثلة كثيرة على هذه المبادرة[60].

وما يلاحظ أنه أن التيار السياسي والاجتماعي الذي يدعو إلى إيجاد الحلول الجذرية "للبدون" يتصاعد على حساب التيار الرافض لحقوقهم وتجنيسهم وهذه ما تنبئ به الفعاليات السياسية والبرلمانية في الكويت وهذا ما تؤكده نشاطات المنظمات الحقوقية الكويتية المتصاعدة على إيقاعات كبيرة. ويحد هذا التيار مشروعيته الكبيرة في التعاطف للرأي العام في الكويت مع حقوق أبناء هذه الفئة.

اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو غير محددي الجنسية:

تذبذب الرأي العام على إيقاعات النشاط الأيديولوجي المستمر حول هذه المسألة. فالرأي العام في الكويت كان وما زال أسير روايتين عن البدون: الرواية الرسمية التي تحاصرهم والرواية الحقوقية التي تحابيهم وتنصر لهم. وبين هذه الرؤية وتلك غابت الرؤية الموضوعية العقلانية التي يمكنها أن تضع (البدون) في المكان الصحيح من المعادلة السياسية والاجتماعية[61].

ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق تكثيف إعلامي مضاد وآخر مناصر لقضيتهم وقد تضمن هذا الصراع الأيديولوجي فعاليات الدعاية والإعلام والإشاعة والإعلام المضاد. ويمكن ملاحظة هذا الواقع الإعلامي خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1985 حيث اتهمت مجموعة من البدون بالولاء لإيران وكان لهذه الرواية تأثير سلبي كبير على واقع أبناء هذه الفئة حيث وضعت هذه الفئة في قفص الاتهام[62].

وهنا يجد (البدون) أنفسهم ما بين دعايتين ورأيين وموقفين وهذا بدوره أثر كثيرا في تأرجح الرأي العام الكويتي، ومن المعروف ميل الرأي العام للتعميم في مختلف القضايا الدعائية حيث نال (البدون) مرارة موقف سلبي من الحكومة والشعب وضعهم في خيار إنساني بالغ الصعوبة والتعقيد.

---

(59) -على عبد الفتاح الحاورنى، البدون: مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مرجع سابق، ص 64

(60) -غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل، دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع (الكويت)، 1996، ص 79

(61) -غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، مرجع سابق، ص 85

(62) -رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص 142

ويعد مرور فترة زمنية ظهرت فعاليات (البدون) الجديدة المنظمة في المستويات الإعلامية والنقابية والسياسية التي بدأت تطالب بفك الحصار الحقوقي المفروض على وجودهم واستطاع (البدون) عبر الانترنت والصحف والمنظمات الحقوقية أن يفرضوا واقعا جديدا من التأييد الكبير لقضاياهم شعبيا ومحليا وعالميا[63].

واستطاع (البدون) أن يمارسوا دورهم الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية الكويتية حيث يشكل (البدون) قوة انتخابية نتيجة لعلاقات القرابة والمصاهرة والانتساب إلى القبائل الكويتية وقد أدرك النواب حقيقة هذا الأمر.

وقد لعب هذا الأمر دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام الكويتي. وأن كان (البدون) قد خذلوا في أكثر من مجلس برلماني حيث نكث بعض النواب بوعودهم أو لم يستطيعوا الوفاء بما أعلنوه في حملاتهم الانتخابية.

وقد عزز هذا الأمر وجود نخبة من المثقفين والمفكرين الكويتيين الذين وقفوا مع (البدون) في محنتهم وتعاطفوا مع قضيتهم وأغرقوا الساحة الثقافية بخطاب ثقافي يطالب بإنصاف هذه الفئة الاجتماعية ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية دون تردد. وهذا بدورة أثر في معطيات الرأي العام الكويتي الذي بدأ يصعد إيجابيا في سلم المواقف الإيجابية من قضايا هذه الفئة الاجتماعية الهامشية[64].

الخاتمة

في ختام هذا الموضوع يمكن القول أن قضية غير محددي الجنسية تأخذ صورة قضية معقدة بصورة ينقطع نظيرها بين القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة في الخليج العربي. وتبرز هذه الوضعية الإشكالية في تعريف (البدون) حيث تتقاطع التعريف وتتضارب التصورات، كما تبرز في التعقيدات الإحصائية بما تنطوي عليه من مفارقات وتناقضات، وتبرز هذه الطبيعة الإشكالية أيضا في الصراع الأيديولوجي الذي يحتدم في مختلف المجالس والساحات، وبالملابسات التي تتعلق بالحقوق الإنسانية والأمن الوطني والوضع المأساوي لهذه الفئة في مختلف المستويات الاجتماعية والحياتية.

ومهما يكن عمق هذه الإشكالية وحدتها فإن أهل الحل والربط في الكويت يعدون بإيجاد الحلول المناسبة لأبناء هذه الفئة وأوضاعهم الإنسانية. فكل المؤشرات السياسية الداخلية تدل على اقتراب المعالجة الموضوعية لهذه المسألة تحت قبة البرلمان حيث تشكل اللجان وتعد العدة لإغلاق منافذ هذه القضية ومداخلها، وإذا كانت هناك من معالجة فيجب أن تستند إلى المعايير الدولية والدستورية والإنسانية في الكويت.

لقد حان الوقت الآن للتوقف عن إعطاء الأولوية لمسألة الأصل (أصل البدون) التي تحرك النوازع العاطفية والانفعالية، فالبدون في الكويت مقيمون فيها ولدوا فيها وعاشوا في أحضانها وتشكلوا على قيم الولاء لأرضها وشعبها وقيمها الوطنية كبارا وصغارا، إنهم كيان اجتماعي منغرس في عمق النسيج الوجودي للكويت أرضا وشعبا نوطنا.

وقضية غير محددي الجنسية قد اختمرت اليوم في دائرة التداول والنظر، وتشبعت بالرؤى والتحليل والبحث، وعلى الدولة أن تجد الحلّ الجذري، والحل ليس بعيد المنال فهو يكون بأمرين اثنين ثالثهما مزيج من الأول الثاني، يتمثل الأول في إعطاء الجنسية لهؤلاء (البدون) وفق المعايير الدولية فإن لم يكن، وهذا أمر تقدره الدولة، يجب على الدولة منح هذه الفئة مزيدا من الحقوق الإنسانية والاجتماعية، وقد يكون الحل بين أمرين أي بإعطاء الجنسية لمن يستحق ويبرهن على أصوله الكويتية وانغراسه في أرض الكويت وقيمها، ومن ثم إعطاء الحقوق الإنسانية كاملة لمن فرض عليه الدهر أن ينتسب إلى هذا الوطن ويعيش في أحضان هذه الأرض الكريمة.

---

(63) -أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص261

(64) -غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، مرجع سابق، ص 90

التوصيات.

وبناء على النتائج التي تم التوصل اليها نوصي بالآتي:

- توصي الدراسة أصحاب القرار بإيجاد الحلول الموضوعية وتصحيح الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة الاجتماعية قدر الإمكان بما لا يتعارض مع المصالح العامة للمجتمع.
- توصي الدراسة بإخراج هذه القضية من دائرة التداول الأيديولوجي الذي يقوم على المصالح الفئوية والفردية ووضعها في دائرة القضايا الوطنية التي تتطلب رؤية موضعية تعلي من شأن المصلحة العامة على كل ما عداها.

قائمة المراجع

- الحاورني، على عبد الفتاح، 2009 البدون مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، الأحد 19 ربيع الأول 1430هـ الموافق 15 مارس.
- خليفة، سامي، 2007. البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية.
- عبد الشافي، عصام، قضية البدون في الكويت قراءة في الأبعاد الداخلية والخارجية، الكويت، جريدة الرأي الإلكترونية الصادرة في 02 يوليو 2012.
- عشوش، أحمد عبد الحميد، 1990م، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى.
- العنزي، رشيد 1995.، الجنسية الكويتية، دراسة للنظرية العامة للجنسية وللمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته، الكويت.
- العنزي، رشيد حمد، 1994م، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، الكويت، مجلة الحقوق، دار فرطاس للنشر والتوزيع.
- العنزي، رشيد، 1994م، البدون في الكويت: دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم، الكويت، دار قرطاس.
- فتحي، ناصف حسام الدين، 1996م، المركز القانوني للأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة،
- قادري، عبد العزيز، 2003م، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للنشر والتوزيع.
- المكراد فهد، 2005م، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، الكويت، الجامعة العربية المفتوحة.
- النجار، غانم، 1996، قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل، الكويت دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع.
- النجار، غانم، في 28 مايو 2003، دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون، جريدة الرأي الإلكترونية، الكويت الصادرة.
- الهداوي، حسن، 1973م، الجنسية ومركز الأجانب واحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الأولى.
- الوقيان، فارس مطر، 2007م، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، الكويت، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
- الوكيل، شمس الدين، 1991م، الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الثانية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- اليوسفي محمد حسين، 2004، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مجلة الأزمنة العربية عدد 261، ص 6-10.